انعكاسات التنوع الإثني والعرقي على بناء الدولة في إفريقيا

The reflections of ethnic and racial diversity on nation-building in Africa

بن ميرة بوكريطة[1]

تراكة جمال[2]

أستاذ باحث / جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة[1]

b.bokreta@univ-dbkm.dz

أستاذ محاضر أ / جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة[2]

djameltraka27@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/04/01 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

نسعى من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على انعكاسات التنوع الإثني والعرقي على بناء الدولة في إفريقيا، خصوصا وأن إفريقيا تضم أطيافاً من الكيانات القبلية والعرقية، تحمل عادات متمايزة وفريدة، ومن أبرز الأجناس التي يضم كلٌّ منها أعداداً كبيرة من الأنواع : الجنس الزنجي، والجنس الأوروبي الكبير، والأجناس المختلطة، وقد أفرز هذا التعدّد القبلي والعرقي تعدّداً اثنيا، وفي هذا الإطار سنعمل على تشريح واقع الأثينيات والعرقيات في إفريقيا مبرزين قوة تأثيرهما على مستوى الولاءات، ثم ننتقل إلى دراسة دور القبيلة في الواقع الاجتماعي والسياسي والأمني في إفريقيا ، ونختم بالتطرق لأزمة الاندماج الوطني والمشاركة السياسية في إفريقيا، وفي الأخير نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات نوردها في الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الإثنيات والعرقيات في إفريقيا،أزمة الاندماج الوطني، القبيلة في إفريقيا.

Abstract:

Through this article, we seek to shed light on the repercussions of the ethnic and racial diversity on nation-building in Africa, especially since Africa includes spectra of tribal and racial entities, with distinct and unique customs, and among the most prominent races, each of which includes large numbers of species: the Negro race, the European sex The Great and the Mixed Races. This tribal and racial diversity has produced an ethnic diversity. In this context, we will work on dissecting the reality of ethnicities and ethnicities in Africa, highlighting the strength of their influence on the level of loyalties. Then, we will move on to study the role of the tribe in the social, political and security reality in Africa. We conclude by discussing the crisis of national integration and political participation in Africa/

finally we come to a set of observations that we mention it in the conclusion.

Key words: ethnic and racial in Africa, The crisis of national integration , tribe in Africa.

[1]بن ميرة بوكريطة ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، b.bokreta@univ-dbkm.dz

مقدمة:

تضم إفريقيا كيانات قبلية متعددة الأعراق ومختلفة الثقافات ، فهي تحمل عادات متمايزة وفريدة، ومن أبرز الأجناس التي تضمها كلٌّ من هذه القبائل نجد الجنس الزنجي والجنس الأوروبي الكبير و كذا الأجناس المختلطة، حيث أفرز هذا التعدّد القبلي والعرقي تعدّداً إثنياً. وقد استطاعت الدراسات العرقية في ما مضى السيطرة على حقل الانثربولوجيا ، لكن العديد من الانثربولوجيين توقفوا عن تصنيف البشر على صعيد عرقي ، و في الوقت ذاته روجت العديد من الكتابات لفكرة التفوق العرقي ونقلوا الانطباع أن علماء الانثربولوجيا يصادقون على أن تنسب الصفات السيكولوجية إلى الأجناس ، لكنهم تجاهلوا حقيقة أن التصنيفات العلمية قد بنيت أساسا على الفروق في الخصائص المادية، ومن هذا المنطلق فقد واجهت الدولة في إفريقيا عدة إشكالات في بدايات تأسيسها ، وهذا عقب استقلالها عن المستعمر الأوروبي،يتمثل أولها بوجود تجمعات سكانية إفريقية غير متجانسة لا عرقياً ولا ثقافياً،ضُمت بعضها إلى بعض قسرياً في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول أخرى مجاورة، فكان لابد من أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار وبحكم القربى، بالإضافة إلى مشكلة شرعية القادة السياسيين الذين حكموا الدول الإفريقية بعد الاستقلال، ما أعاق البناء الصحيح لهذه الدول، وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية: **"كيف انعكس التنوع الإثني والعرقي على الدولة في إفريقيا؟".**

وللإجابة على هذه الإشكالية صممنا الخطة التالية:

ـ مقدمة

ـ الميحث الأول: مفاهيم عامة حول الأثينيات والعرقيات في إفريقيا

ـ المبحث الثاني: دور القبيلة في الواقع الاجتماعي، السياسي و الأمني في إفريقيا

ـ المبحث الثالث: أزمة الاندماج الوطني والمشاركة السياسية في إفريقيا

ـ استنتاجات

2ـ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأثينيات والعرقيات في إفريقيا

2 ـ 1 المطلب الأول: مفهوم العرق

ظهرت فكرة تقسيم الإنسان لأعراق مختلفة مع نهاية القرن التاسع عشر حيث برز كثير من العلماء الذين يؤيدون مقولة أن الأعراق البشرية مختلفة في ما بينها، و بعضها متفوق على الآخر، وفي المقابل و لا سيما في بدايات القرن العشرين تطورت حركة أنتربولوجية لا تقبل بتقسيم البشر بهذه الطريقة ،بل و ترفض ربط الإنجاز الفكري و الاجتماعي بشكل الناس وهيئتهم الخارجية. إذن فما هو مفهوم العرق الذي على أساسه يقسم العلماء البشر إلى أجناس مختلفة فيما يرفض علماء آخرون ذلك؟

يرى "بيتر ويد " في كتابه " Race, Nature and Culture" أن مفهوم العرق مفهوم غير واضح و أن الكثير من النظريات الدارسة للعرقية لا تمتلك الأساس الواضح ، و أن الكثير من التعريفات نزعت لاستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية و اجتماعية تخلق التمايز بين البشر و تحكم سلوكهم و تجاهلت الجانب الجسماني و الطبيعي البيولوجي و الجيني في فهم العرق[1]، فالعرقية قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة و المعتقدات وقد استخدم مفهوم العرق و هو مصطلح بيولوجي في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض و يكرسون الاختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل، حيث تُظهر مئات الدراسات أن الخصائص الجسدية التي تميز عرقا عن عرق آخر ليست لها معايير بيولوجية ثابتة، بل هناك عوامل أخرى كالمناخ و التغذية و هي عوامل تساهم في تكوين العرق من بين عوامل عديدة يمكن أن تحدث اختلافات من جيل إلى جيل[2].

ويشير" بيتر ويد" في هذا الصدد إلى أربعة مناهج رئيسية[3]:

المنهج الأول : منهج العرق و علاقته بالفئات و الطبقات الاجتماعية:

و أهم مدارس هذا المنهج الفكري الماركسي الذي يرى أن من يشيع خطاب التمييز العرقي هم الرأسماليون الذين من مصلحتهم التمييز بين الشعوب لأجل تفتيت وحدة الحركة العمالية على أسس وهمية كالعرق ، وضمن هذا المنهج نجد "ماكس فيبر" و أتباعه الذين يركزون على أن هناك في المجتمعات من يريدون خلق تجمعات ومؤسسات سياسية و بيروقراطية على أساس معين يقصي مجموعات أخرى باعتبار أن ذلك التجمع العرقي يعطيهم مجالا لتقلد أهم المناصب و احتلال مراكز مرموقة ، إذن فهذا الخطاب بموجب هذا المنهج يقوم على مصالح فئة داخل المجتمع من مصلحتها خلق تفرقة بين البشر.

المنهج الثاني :منهج العرق و القومية

و قد يكون امتدادا للمنهج الأول ، فهو يركز على أن خطاب العرق هدفه تعزيز عدم المساواة بين البشر و من ذلك فكر القومية و الهوية الوطنية ، وتقوم هذه الأفكار على أن أصحاب ميزات بيولوجية معينة هم الشيء الطبيعي و غيرهم غير الطبيعي وتعتمد القومية على شمول مجموعات معينة في نوع من الوحدة و إخراج آخرين منها(القومية الانجليزية التي قامت على تمييز الإنسان الأبيض)، و تركز القومية على إعلاء

أهمية تراث معين و على تميز مجموعة ما بقدرات كامنة معينة ، و منها تظهر فكرة النقاء العرقي و تميز البناء الجسمي و اللون كفكرة داعمة لصناعة القومية.

المنهج الثالث :علاقة العرق بالهوية

حيث يتعلق الأمر بتحديد الهوية الفردية و الاجتماعية التي زاد الاهتمام بها مؤخرا لأسباب متباينة منها ردة الفعل على الهويات و القواعد التي حاولت حركات الاستعمار و العولمة فرضها لاستغلال فئات من المجتمعات التي من شأنها الربط بين بعضها البعض بقاسم مشترك معين.

المنهج الرابع :العرق كفكرة علمية

و يقوم على بحث تطور دراسات العرق تاريخيا ، و تربط هذه الدراسات بين تطور علم البيولوجيا والخطاب العرقي، و يرى"بيتر ويد" في هذا السياق أنه من الضروري فهم التمايز العرقي بين البشر دون أن يعني ذلك إعطاء ميزة لبشر على آخرين وضرورة عدم المبالغة في الفصل بين الجانب الثقافي و البيولوجي.

وإذا ما تمعنا في بعض من هذه المناهج المذكورة نجد أن المفهوم قد تم تشويهه، وقد تعرض لسوء الاستخدام مما عبأ العلماء للهجوم عليه ، و كان في طليعة هؤلاء الانتربولوجيين" آشلي مونتاغيو" الذي أوصى باستبدال مفهوم العرق بمفهوم الجماعة الاثنية[4].

كما أصدرت مجموعة من علماء الاجتماع في عام 1952 كتابا عن منظمة اليونسكو بعنوان (the statement on race) حيث استفاد الكتاب من توصيات "مونتاغيو" في وجوب إسقاط مصطلح العرق الذي أسيء استخدامه بمصطلح المجموعة الاثنية[5]. و في هذا السياق أشار الكتاب إلى أن العرق كمصطلح بيولوجي يعطي انطباعا أن الفرق في الخصائص الثقافية شأن الدين والقومية و اللغة و السلوك هي فروق فطرية و غير قابلة للتغيير ، أما مصطلح الجماعة الاثنية، فيتضمن أن هذه الفروق ليست موروثة بل مكتسبة[6]. فبرأيهم سوف لن تحقق الجهود المبذولة لإبطال استخدام مصطلح العرق إلا إذا امتنع البشر عن تعريف الشعوب بالمصطلحات البيولوجية.

و نشير إلى أن الباحثين يحبذون استخدام مصطلحات بدل أخرى من أجل التخفيف من الحساسيات ونذكر على سبيل المثال استخدام مصطلح قوقازي بدلا من أبيض ، و مصطلح أمريكي بدلا من أسود في الولايات المتحدة الأمريكية و هذا من أجل خلق قطيعة مع الذي يعرف على أساس العرق (خاصة اللون) الذي يخلق عنصرية حادة بفعل فاعل في المجتمعات و التي تعني شعور جماعة ما بتفوقها بفعل الاعتقاد بسمو أصلها أو لونها مما يعطي مبررا لاضطهاد مجموعات أخرى والعمل على إلغاء فكرة الاستعلاء لدى بعض الأعراق[7] .

لكن كل هذه الجهود لم تنجح في تصحيح المفاهيم الجماهيرية حول العرق و التخفيف من المواقف العرقية و لم تستطيع كذالك أن توضح المعاني الحقة للعرق و التمييز العنصري. فالكثير من التشويش

المرافق لمعاني التمييز العرقي ينبع أساسا من تضارب الآراء المتعلقة بتحديد مفهوم العرق الذي يظهر أن هناك اختلافا في المفاهيم بين الشعوب حول تحديد طبيعته و تعريفه.

في هذا الأثر يرى "ويد" أنه من الواجب الانتباه إلى أن المفاهيم البيولوجية لا تعني بالضرورة التحدث عن تمييز وتفوق أبدي مستمر لطرف على آخر ، و أن البيولوجيا متغيرة ومتفاعلة مع البيئة ، ومنه يرى أنه لا يجب اعتبار دراسة البيولوجيا وأثرها على الحياة الثقافية و الاجتماعية نوعا من التمييز الاجتماعي[8].

و خلافا للمقولات الشائعة حول معنى العرق الذي يخلط بين البيولوجيا و الثقافة يبقى الاستخدام العلمي له محددا على الصعيد البيولوجي (على الأمور الفطرية لا المكتسبة)، والواقع أنه إذا نظرنا لمقولات "ويد" السابقة بالتوازي مع دراسات أخرى شاعت في الغرب مؤخرا في سياق التغيرات الدولية السياسية الراهنة و بشكل أكثر حديث الإدارة الأمريكية السابقة (إدارة جورج بوش الابن) عن الحضارة الغربية المتفوقة فإنه يمكننا أن نشهد تطور موجة جديدة تتحدث عن التمايز العرقي ، وعن أن مؤهلات جينية في بيئات معينة تعطي مجموعات دون غيرها ميزة نسبية معينة بمعنى أن الاكتشافات في عالم الجينات مازالت مرشحة للاستغلال الأيديولوجي و السياسي لخدمة برامج معينة و لاستخدامها مبررا للحرب على الآخرين و هذا ما يحدث اليوم فعلا في مناطق التنوع العرقي[9].

2 ـ 2 المطلب الثاني: مفهوم الاثنية

يعتبر مفهوم الاثنية في الوقت الحاضر من المفاهيم الأكثر إثارة للجدل و الخلاف حول مضامينه ومدلولاته، حيث ورد على أنه جماعة ذات وضع خاص في سماتها أو مقوماتها و أكد البعض على أن الاثنية هي الأقلية ، و من اعتبرها على أنها تعني الأمة. فما الذي نعنيه بالإثنية ؟ و ما هي أهم مقوماتها التي تجعلها تتميز عن العرق ؟

ـ تعريف الاثنية:

من الناحية اللغوية لفظ الإثنية (Ethnecity) مشتقة من الكلمة اليونانية(Ethnos) والإثنية في ذات ، السياق من الناحية اللغوية تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي و الاجتماعي لدولة المدينة "Polis Cité" و الإثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم ، لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة في العادات الكنسية ، و نقصد كذلك بالإثنيين مجموعة الأشخاص غير المسيحيين[10]. أما من الناحية الاصطلاحية فقد ظهر المصطلح متأخرا في المعجم العلمي عام 1896 عند "فاشي دو لابوج" (vacher de la pouge) مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية ،(les selections sociales) و يعتبر "جورج مونتوندون" (George montandon) هو أول من استعمل مصطلح الاثنية الذي يعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية و ميز بينها و بين القومية ، فيما عمل" ليود واغنير" (Lioyd wagner) على تطوير المصطلح سنة1941[11].

أما عند الانثربولوجيا الفرنسية الاثنية و القبيلة مرادفين ،في حين عند الانجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي ، والإثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظرا لتأثير الأحداث التاريخية ، ولديها أفكار مشتركة و هي حسب "اريكسون" (Erikson) نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم[12]. ويجمع" أمسال" (Amselle) على العديد من الخصائص التي تميز الإثنية و هي اللغة ، القيم ،الإقليم ، العادات و الوعي بانتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة ،لكنه يعتبر بأن الإثنيات في العديد من الدول هي ابتكار استعماري[13].

وحسب "أنتوني سميث" (Antony smith) ،هناك ست فئات رئيسية تتيح لنا الدخول إلى قواعد الهوية الاثنية و هي الاسم ، التاريخ ، الماضي المشترك ، الثقافة ، الإقليم ، التضامن بين الأفراد[14].

ويتناولها "جورج قرم "بقوله : "إن الاثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات وأهم نقطتين في النوعية الاثنية هما الدين واللغة لأنهما تكفلان تواصلا أمثل بين أعضاء الاثنية ، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا ، ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى"[15].

أما "شفيق الغبرة " فقد أشار في إطار حديثه عن الصحوة الاثنية أنها : "صحوة تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة بالإضافة إلى تحالفات وانقسامات إذ أن الكثير من المجموعات والوحدات الصغرى المسماة (إثنية) بالمجتمعات البشرية كالوحدات القائمة على الدين والانتماء القبلي بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها ومؤثرة في سياسات وقرارات الحكومات ومجالات محددة ووجود الحكومات مرتبط بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية"[16].

2 ـ 3 المطلب الثالث: مفهوم المجموعة الاثنية

تم استخدام مفهوم الجماعة الاثنية لأول مرة في عام1909 م ، فصار أحد أكثر المفاهيم خلافية حيث تردد مضمونه بين التعبير عن جماعة عرقية أو أقلية ، و التعبير عن جماعة أساسية أو أمة أو الجمع بين المعنيين باعتبار أن من الشعوب من يملك كل خصائص الأمة و مقوماتها ، و إن لم تكن له دولته المستقلة[17].

و من المهم تمييز المجموعة العرقية عن المجموعة الإثنية من الناحية السوسيولوجية ، فالمجموعتين ليسا في نفس الوضعية مثل ما فعل" تيد غور " إذ نستطيع تقديم أعضاء المجموعة الإثنية كجزء من جماعة بسيكولوجية تتقاسم مشاركة التاريخ ، الهوية، القيم الثقافية ، اللغة[18]. و نستطيع إكمال هذا التعريف من خلال ما يقترحه" ستيوارت كوفمان " بإضافة عناصر أخرى هي : الاسم المشترك ، الاعتقاد بالنسب المشترك ، العادات[19]. و حسب" أنتوني سميث" نجد بأن.

- ✓ الاسم مهم جدا فهو يرمز لشخصية المجموعة و إلى درجة التنظيم.

- ✓ الاعتقاد بوجود ماضي مشترك يعزز التضامن بين أفراد المجموعة.
- ✓ التاريخ هو الذاكرة الجماعية و إلهام أخلاقي لهذه المجموعة الناتج عن المصير المشترك.
- ✓ الثقافة و هي القاعدة الأكثر توسعا و تعمقا و ذلك لتشعبها (على وجه الخصوص اللغة و الدين).
- ✓ الإقليم هو موطن الجماعة.
- ✓ في الأخير نجد روح التضامن التي تظهر قوة الروابط بين أعضاء المجموعة و تقيس حجم الانسجام بين الأفراد حيث يتيح لنا هذا التصنيف التعرف على أهم الرموز التي تتعلق بدرجات متفاوتة بالمجموعة الاثنية[20].

والجماعة الاثنية تعني أيضا مجتمعا بشريا له أسلوب حياة مميز يرتبط أفراده بروابط الانتماء القومي له إطاره الثقافي و الحضاري المتمثل في الهوية الثقافية المميزة ، ويشعر هذا الكيان البشري بذاتيته إزاء الجماعات الأخرى، و أفراد الجماعة واعون بمقومات ذاتيتهم العرقية على نحو يهيئ بخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة، و هو شعور ينبع من التقارب في الخصائص الفكرية للجماعة و توفر روح الجماعة بين أفرادها، الأمر الذي يؤدي إلى الولاء و الانتماء و بالتالي تماسك الجماعة ووحدتها ، حيث يتولد الوعي الإثني لدى أفراد الجماعة من ثنايا تفاعلها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تتواجد معها في ذات المجتمع[21].

من خلال ما سبق نخلص إلى تعريف شامل مستخلص من عديد التعاريف السابقة:

تعرف الجماعة الاثنية على أنها جماعة اجتماعية تؤسس لنظام داخلي الذي يدّعي الأعضاء من خلاله اكتساب هوية جماعية مشتركة مؤسسة على الاعتقاد الشخصي بالمجموعة الأصلية ،حيث يكون ماضيها مسجلا في الذاكرة الجماعية للمجموعة مثل الأسطورة أين نجد أن الذكريات و الأحداث فيها بمثابة رموز متعلقة بتركة ثمينة تعود لأسلافهم ،ويتقاسم أغلبية الأعضاء واقعيا أو رمزيا حياة أو مصيرا مشتركا ، هذه الحياة من الممكن أن تكون مجموعة العادات و التقاليد معرفة على ثقافة خاصة و اعتماد متبادل.

و باختصار فان الجماعة الاثنية هي جماعة اجتماعية يتقاسم و يتشارك أعضاؤها في هوية جماعية تسمى إثنية مغمورة في ثقافة خاصة بالمجموعة وضعت لضمان حياتهم وعيشهم من جيل إلى آخر.

3 ـ المبحث الثاني: دور القبيلة في الواقع الاجتماعي، السياسي و الأمني في إفريقيا

3 ـ 1 المطلب الأول: الحدود السياسية ما بعد الاستعمار

كان للاستعمار الغربي دور كبير من خلال التقسيم (الجغرافي – السياسي) للقارة في وجود التعدد العرقي داخل الدول الإفريقية، واستغلاله في تفتيت كياناتها وتأجيج الصراعات بينها؛ وذلك من خلال تخطيط هذه الحدود التي حرص فيها على عدم الأخذ في الحسبان الحدود العرضية للقبائل الإفريقية،

وهو ما أفرز وجود جماعات مختلفة الثقافات والأعراق داخل الدولة الواحدة، ووجود امتدادات لتلك الكيانات والجماعات في عدد من الدول المتجاورة، مثل قبائل "النوير" و "الزغاوة" في السودان، وجاءت سياساته من بعد لتركيز هذا التباين والاختلاف، وسنّ القوانين واللوائح, وهو ما أدى إلى إيجاد أزمة اندماج وانسجام في كيانات الدول الإفريقية، وبخاصة الدول الإسلامية منها كالسودان.

ومن التعقيدات التي أوجدها الاستعمار من خلال تلك الأوضاع العرقية في العديد من الدول الإفريقية، أنه مكّن لبعض الجماعات العرقية وإن لم تكن ذات أغلبية، فقد مكّن لأقليات نصرانية في بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة، مثل سيطرة الأمهرا في إثيوبيا، و التوتسي في بوروندي ورواندا، وقد أثر ذلك في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، حيث رفضت الجماعات العرقية الأخرى سيطرة تلك المجموعات المستفيدة من الاستعمار عقب الاستقلال، وهو ما أسفر عن حدوث اضطرابات عنيفة وعدم استقرار في العديد من تلك الدول، ذلك لأن المواطنين في هذه الدول ينظرون إلى كل سياسة أو برامج تطرحها الحكومة المركزية لتحقيق الوحدة الوطنية؛ على أنها لا تعدو أن تكون دعوة للجماعة العرقية الأخرى أو الإقليم الذي ينتمي إليه رئيس الدولة.

وتُعد الانقلابات العسكرية في إفريقيا أبرز الظواهر للاستقطاب العرقي الذي يحدث فيها؛ حيث نجد أن هذه الانقلابات غالباً ما يكون سببها الدافع العرقي (الإثني)، وهو ما يدفع إلى قيام انقلاب مضاد له بدافع عرقي آخر، وتُعد نيجيريا نموذجاً صارخاً في التدخل القبلي والعرقي في الانقلابات العسكرية، فالانقلاب الأول في نيجيريا قاده شباب من ضباط قبيلة الآيبو في جانفي 1966م، وسلّموا السلطة للجنرال "آيرونزي"، الذي عين أقرباءه من الآيبو في المناصب العليا، وكان رد الفعل عنيفاً من قبل المجموعات الأخرى التي تنتمي إلى الشمال والشرق، حيث قامت هذه المجموعات بقتل "آيرونزي" انتقاماً منه لهيمنة الآيبو على الحكم[22].

3 ـ 2 المطلب الثاني: دور الزعامات القبلية

تمارس الزعامات التقليدية دوراً كبيراً في الحياة السياسية في إفريقيا على الرغم من تقليل بعض الباحثين لأهميتهم، حيث يبرز دورهم في الانتخابات عندما يدعون أتباعهم إلى التصويت لمرشح معين في الهيئات الحزبية الرسمية التي يتم شغلها بالانتخاب، وتمثل دولة سيراليون نموذجاً لذلك؛ حيث كان حزب الشعب السيراليوني يعتمد على المؤسسات التقليدية، مثل الزعماء الكبار والسلطات القبلية لضمان تأييدهم السياسي وفوزهم في الانتخابات.

برز دور القبيلة في الصراع على السلطة في عدة دول إفريقية، وتمثل كينيا مثالاً لذلك؛ فالقبيلة أهم العناصر وأقوى العوامل للوصول إلى السلطة، كما أنها تمثل الحزب المعارض للآخر؛ فعندما تولي "جومو كينياتا" السلطة عقب الاستقلال تمتعت قبيلته الكيكويو بامتيازات كبيرة في إدارة الدولة، وبعد وفاته تولى

الحكم "دانيال أراب موي"، فتحولت دفة الحكم والامتيازات من قبيلة الكيكويو إلى قبيلة موي الكلينجين، حيث تقلّدوا المناصب العليا في جهاز الدولة والجيش.

كما يبرز الدور الأمني للقبيلة عندما تسعى إلى تكريس سلطتها على حساب المجموعات الأخرى، وبرز هذا الدور في تكوين حركات وجماعات عرقية مناوئة للسلطة القائمة وحمل السلاح ضدها، ففي إثيوبيا كونت مجموعة التقراي (الجبهة الشعبية لتحرير التقراي) ضد مجموعة الأمهرا المسيطرة على الحكم واستولت على السلطة.

أيضاً برز دور القبيلة في أوغندا عندما استعان "عيدي أمين" بقبائل النوبيا والباجندا، ليستولي على السلطة، وهو ما أدى إلى حدوث ردة فعل من المجموعات العرقية ضده التي تحالفت لإسقاطه[23].

و قد أضحت القبيلة تشكل عقبة أمام عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا طبقاً للنموذج الغربي الذي يروج له ، حيث أصبحت قضية صراع بين الحداثة والتقليدية، وهي إشكالية خلافية سواء بين الأفارقة أو بين الأوروبيين، وقد حرص المستعمر الغربي على نقل تجربته في الحكم ونظام الديمقراطية الغربية على الرغم من عدم صلاحيتها وملاءمتها للبيئة الإفريقية، وقد حاول أن يجعل منها السمة المحورية لإفريقيا على طريق التحول.

إن عملية التحديث التي شهدتها الدول الإفريقية في عهد الاستعمار اتجهت في مراحلها الأولى إلى تعميق الشعور بالهوية العرقية والقبيلة وتوجيهه ضد الآخر، وقد أدى ذلك إلى مزيد من التوترات العرقية، فقبل استعمار إفريقيا كانت معظم الجماعات العرقية تعيش في عزلة نسبية عن بعضها، مع شيء من الرضا بالتعايش في مواطن التماس، وقد عمل الاستعمار عند مجيئه إلى إذكاء روح المنافسة، وإيجاد محكّات لتوليد الصراع بين هذه القبائل، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق القبلية، بالإضافة إلى توسع بعض الحدود القبلية لتضم جماعات عرقية أخرى، وتقوم بدور فعال في المنافسة حول المكاسب الاقتصادية والسلطة السياسية.

ويفسّر ذلك أن عدد القبائل الكبرى في إفريقيا، مثل اليوربا و الآيبو و سوكوما و كيكويو، لم يكن لديها عمق الشعور بالهوية العرقية، المقترن بروح العداء العرقي للآخر بصورة قوية قبل الفترة الاستعمارية، ولكن يمكن القول إنه في حالة وجود صراعات مع مجموعات أخرى فإن اليوربا يكونون مجموعة واحدة، وأما في الظروف العادية فإن بعض فروع اليوربا مثل (أويو، وأجبا) يمكن أن يتنافس بعضها مع بعضها الآخر إلى حد الصراع والقتال، وفي الغالب كانت الصراعات بسبب نزاعات حول الأرض والمراعي والمواشي.

إجمالاً يمكن القول إن القبيلة في إفريقيا تُعد أساس النظام في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية، فهي الداعم لسيطرة النظام في المقام الأول، كما أنها تكون السبب الرئيس في نشوء الأزمات في معظم الأحيان.

4 ـ المبحث الثالث: أزمة الاندماج الوطني والمشاركة السياسية في إفريقيا

4 ـ 1 المطلب الأول: أزمة الاندماج الوطني:

لطالما اعتبرت مسألة الوحدة الوطنية من بين أهم أهداف القادة الأفارقة بعد تحقيق الاستقلال عن الاستعمار الغربي ، وهذا بمحاولة خلق مجال للاندماج الوطني، حيث اعتبر هذا الأخير من بين أهم إشكاليات بناء الدولة الوطنية في إفريقيا منذ الاستقلال، وقد تعمقت أزمة الاندماج الوطني تحت وطأة عدة أسباب يرتبط بعض منها بالسياسات الاستعمارية التي كانت تتبع سياسة فرق تسد، ومن ثم بذرت الجذور الأولى للفرقة والانقسام داخل هذه المجتمعات، هذا علاوة على أن الاستعمار عشية رحيله كان قد قضى على كل الكيانات الإفريقية التي يمكن أن تكون نواة لدول وطنية متماسكة جغرافيا وديموجرافيا، ومن ثم ظهرت حدود الدول الإفريقية على شكلها الحالي، ولم تراع هذه الحدود المصطنعة العوامل البشرية والسكانية والواقع على الأرض، ومن ثم ضمت هذه الكيانات الجديدة سكانا على درجة كبيرة من الخلافات والانقسامات الإثنية واللغوية والدينية.

وقد صادف القادة الأفارقة أثناء عملية بناء دولة ما بعد الاستعمار الأوروبي مشكلة جوهرية تتمثل في كيفية تحويل هذه المجتمعات الإفريقية المتعددة الأعراق و الإثنيات واللغات والثقافات والأديان إلى أمّة واحدة[24]، حيث عندما قامت الدول الوطنية لتنهض بمسئولياتها فإنها قد عجزت عن تبنى مشروعات وطنية يمكن من خلالها أن تُذوب الاختلافات بين هذه المكونات المتعددة، ليس هذا فحسب بل تبنت الأنظمة المتعاقبة سياسات تمييزية ضد الجماعات الأضعف وحرمتها من نصيب عادل من الثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى الحديث بعد ذلك عن ظاهرة التهميش ونتج عنه ما يسمى بعلاقة المركز والهامش، ومن ثم لم تجد هذه الجماعات ملجأ سوى العودة إلى الولاءات الأولية الضيقة والانتماءات الجهوية وذلك بالخصم من رصيد الدول الوطنية. و بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفرّد الغرب بقيادة العالم، ظهر مصطلح جديد وهو مصطلح"العولمة" ، حيث ساهم في إنتاج تحديات جديدة على الواقع الإفريقي، حيث أسهمت أدواتها والأفكار التي صاحبتها والسياسات التي روجتها إلى تآكل دور الدولة الوطنية وتغير مفهوم السيادة بل انتقص من احتكار الدولة للأدوات الرئيسية اللازمة لممارسة السلطة، مما أسهم في زيادة حدة أزمة الاندماج الوطني.فاعتقاد إحدى الجماعات الثقافية بعدم الانتماء إلى الدولة، أو ادعائها بعدم انتماء جماعةٍ أخرى، بالرغم من كون هذه الجماعة الأخيرة تعيش ضمن الدولة

نفسها، يدفعنا للقول بأننا أمام أزمة هويّة[25]، حيث أنّ المؤسسات التعليمية والعسكرية والبيروقراطية، فضلاً على المؤسسات الوسيطة كالأحزاب والنقابات، قائمة جميعها على أساس الانتماء إلى العصبية المهيمنة على المركز، سواء كانت قبلية أو طائفية أو عرقية، ونتيجة لذلك؛ فإنّ مؤسسات الدولة تتحول إلى مجرد أدوات عاملة في خدمة العصبية ودوامها، وتعميق حدّة أزمة الاندماج الوطني، ويعتبر غياب دور المؤسسات سمة مشتركة في كثيرٍ من مؤسسات الدول الإفريقية، لارتباطها باتجاهاتٍ عرقيةٍ وقبليةٍ وطائفية، فالحياة السياسية في إفريقيا قائمةٌ بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للوطن، خصوصاً أنّ بعض القبائل لها امتدادات عابرة للأوطان، كأقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول: (مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، بوركينافاسو)، ما أثّر بصورةٍ مباشرةٍ في تماسك الوحدة الوطنية، ومن ثمّ على بقاء الدولة و استمراريتها.

و عليه، فإنّ أزمة الهويّة والاندماج في دول إفريقيا تظهر في ثلاث صور أساسية:

1- التباين العرقيّ، والتعدد الإثنيّ واللغويّ والديني.

2- معضلة الحدود المصطنعة التي خلّفها الاستعمار دون مراعاة لهذا التنوع السوسيولوجي.

3- ضعف الانتماء، وتحوّل الولاء إلى الخارج.

و بهذا فإن عجز النظم السياسية الأفريقية على التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع أصبح واضحاً، على نحو يؤدي إلى خلق ولاء وطني عريض يفضي إلى التماسك الوطني، وتبدو أزمة الإندماج الوطني واضحة حين يظهر النظام السياسي عاجزا عن بناء الدولة الوطنية [26].

4 ـ 2 المطلب الثاني: أزمة المشاركة السياسية:

مرت العملية السياسية في جميع بلدان إفريقيا باختلالاتٍ هيكليةٍ عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهي من السمات الأصيلة للواقع في إفريقيا، فضلاً عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول كعاملٍ حاسمٍ في إدارة عملية الانتقال السياسيّ؛ على الرغم من تبنّي هذه الدول للديمقراطية[27].فقد كان القهر و الاستبداد السمة الأبرز بين أنماط الحكم في أفريقيا لعقود بعد الإستقلال، إذ كانت الإنقلابات العسكرية الآلية الأكثر تواترا بين مختلف المنتظمات في الوصول إلى السلطة، بالمقابل ساهمت التبريرات الأيديولوجية لاحتكار السلطة من قبل الحزب الواحد استنادا إلى أهمية التحكم الكامل في النظام الإقتصادي بهدف التخطيط للتنمية المستقبلية، في إنتاج نظم سلطوية بقي رؤساؤها لعقود متتالية، مثل

"حسني مبارك" في مصر، و"موغابي" في زيمبابوي، و"خوسي ادواردو" في أنغولا، و"نغيمامباسوغو" في غينيا الإستوائية.[28]فضلاً عن علاقة ذلك بدرجة المأسسة، وهي السمة الغائبة لدى جميع الدول الإفريقية ، ولهذا يربط "صاموئيل هنتنغتون" Samuel Huntington بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أنّ تحقيق هذا الأخير مرهونٌ بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظّم المشاركة السياسية، وتحول دون انعدام الاستقرار[29]، فالدستور ليس مجرد مجموعة من القواعد القانونية، والنصوص الدستورية التي تصمم وتصاغ من أجل استيفاء الجوانب الشكلية لمنظومة النظام السياسي في دولة، وإنما يتجاوز الدستور وضعه هذا بكونه منهاج العمل والدليل المرشد لإدارة أمور الدولة وتسييرها في مناحي ومجالات التعاون المختلفة، وفي سبيل ذلك خضعت الدول الأفريقية إلى تجريب دساتير لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعايشه تلك الدول[30]، كما اشتملت هذه الدساتير على وجود فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية كما هو منصوص عليها وبين الممارسات الواقعية، ومع تعاظم المشكلات السياسية لتلك الدول بات من المؤكد أن أي تحرك جاد نحو الإصلاح، ينبغي أن يتم من خلال المراجعة أو التعديل أو إعادة صياغة الدساتير مع وجوب مراعاة التوافق بين النصوص الدستورية الإفريقية والبيئات الاقتصادية و الاجتماعية، والسياسية والثقافية[31]، فقد عانت الدول الإفريقية من تدهور حالة النظام والقانون، وخصوصا مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة مثل مشكلات الإنقلابات العسكرية أو الصراعات والحروب الأهلية، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان، أو التدهور المؤسسي ، وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة، وغيرها من المشكلات التي يترتب عليها التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية ، والتي غالبا ما ينتج عنها حالة من الفوضى وعدم الإستقرار داخل البلاد، إضافة إلى ادعاءات الثورة غير المنتهية[32]، فقد اتسمت النظم الإفريقية بالطابع الراديكالي ومحاولة إيهام الشعوب الإفريقية بمفاهيم الأزمة الدائمة والعدو الخارجي والإستعمار الجديد، وهو الأمر الذي أسهم في اعتلال النظم السياسية الإفريقية، نتيجة الإسراف والإستنزاف للموارد في استيراد الأسلحة وتكديسها، والدخول في مغامرات عسكرية داخلية أو مع دول الجوار، وهو الأمر الذي ساعد أيضا على حالة عدم الإستقرار السياسي، والتشجيع لتدخل العسكريين في الحياة السياسية، وتزعمهم للانقلابات العسكرية[33] ، فكانت النتيجة حدوث أزمة في المشاركة السياسية .

5 ـ استنتاجات:

مما سبق ذكره نخلص إلى أن الدولة في إفريقيا واجهت عدة إشكالات في بدايات تأسيسها ، وهذا عقب استقلالها عن المستعمر الأوروبي،يتمثل أولها بوجود تجمعات سكانية إفريقية غير متجانسة لا عرقياً ولا ثقافياً،ضُمت بعضها إلى بعض قسرياً في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات

السكانية في دول أخرى مجاورة، فكان لابد من أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار وبحكم القربى، بالإضافة إلى مشكلة شرعية القادة السياسيين الذين حكموا الدول الإفريقية بعد الاستقلال، ما أعاق البناء الصحيح لهذه الدول، إذ لم يكن لهم قاعدة شعبية ولم يتم انتخابهم بل استولوا على السلطة في إطار قيادتهم لحركات التحرر التي نشطت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، أو بانقلابات عسكرية، أما المشكلة الأخرى فهي اعتماد قادة إفريقيا على نظام الحزب الواحد بدل التعددية الحزبية،وهذا بزعمهم أن الأولوية للوحدة الوطنية،وأن مسألة التعددية تساهم في إضعاف تماسك النسيج الاجتماعي الإفريقي، بالإضافة إلى نقص خبرة القادة الأفارقة، وتعدد الإثنيات وبالتالي ظهور الولاءات التحتية ، وفشل مشاريع التنمية، كل هذه المشاكل وغيرها أدخلت الدولة الإفريقية الناشئة في نفق أزمة متعددة الأوجه، فقد تعمقت أزمة الاندماج الوطني بسبب السياسات الاستعمارية التي كانت تتبع سياسة فرق تسد، ومن ثم بذرت الجذور الأولى للفرقة والانقسام داخل المجتمعات الإفريقية، هذا علاوة على أن الاستعمار عشية رحيله كان قد قضى على كل الكيانات الإفريقية التي يمكن أن تكّون نواة للدولة الوطنية المتماسكة جغرافيا وديموغرافيا، ومن ثم ظهرت حدود الدول الإفريقية على شكلها الحالي، حيث لم تراع هذه الحدود المصطنعة العوامل البشرية والسكانية والواقع على الأرض، ومن ثم ضمت هذه الكيانات الجديدة سكاناً على درجة كبيرة من الخلافات والانقسامات الإثنية واللغوية والدينية، ساهمت في خلق نزاعات مسلحة داخل الدولة الإفريقية الواحدة ، وبين الدول الإفريقية، حيث تعتبر ظاهرة الحروب الإثنية من أبرز الظواهر الإفريقية والتي لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية منها، حيث كان لها آثارها العميقة على كافة مناحي الحياة في القارة الإفريقية، وتتسم ظاهرة الصراعات الإثنية في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها،أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، فقد كانت نتائجها وخيمة على القارة في كافة النواحي، وخلفت آثاراً ، فاقت في محصلتها ما خلفه الاستعمار.

المراجع

[1] ملخص كتاب ل : بيتر ويد ، **العرق والطبيعة والثقافة : من منظور أنتروبولوجي** ، بلوتو ، لندن ، 2002 ،ص 1 على الموقع http://www.aranthropos.com (تاريخ الزيارة: 2018/12/12)

[2] صخر الحاج حسين ، **نظرة إلى مفهوم العرق : عرق أم إثنية** ، أكتوبر 2006 ، ص 1 ، على الموقع: http://www.aranthropos.com (تاريخ الزيارة: 2018/12/12)

[3] ملخص كتاب بيتر ويد ، مرجع سابق ، ص2 .

[4] Jean Gayon ,Ya- t- il un concept biologique de la race? 2002 ,PP,1-2, sur : www-ihpst.univparis1. fr/v1/r4/r4textes/r4textes_**gayon**/**Raceconcept**.pdf

[5] صخر الحاج حسين ، مرجع سابق، ص02 .

[6] Les groupes ethniques : une question de vocabulaire, p3 sur : www.reynier.com / anthro / interethmique / vocabulaire htm.

[7] حلمي شعراوي ، (رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب)، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 27 ، بيروت ، أوت 2001 ، ص21 .

[8] ملخص كتاب بيتر ويد،مرجع سابق، ص2 .

[9] المرجع نفسه، ص3 .

[10] François gaulme, Question d'ethnies , politique Africaine, N° 68, Karthala, paris ,1997, p-p, 121-124

[11] Cluicdio Moffu, Ethnicité en Afrique : l'implosion de la question nationale après la décolonisation, p 2 sur : www.politique Africaine . com / numéros / pdf /066101. Pdf

[12] Victor realite shale, Ethnic conflict in the horn of Africa , the electoral institute of southern Africa , April 2004, p 1 on: www.eisa. org . za / pdf/ op19. Pdf.

[13]Christian geiser , Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés,19.11.1998, p7sur: www. Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie pdf .

[14] Ibid, p8 .

[15] جورج قرم، (إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في االمجتمع اللبناني) ، **مجلة دراسات عربية** ، العدد 11 ،بيروت ، سبتمبر 1978 ،ص11

[16] شفيق الغبرة ، الإثنية المسيسة : الأدبيات والمفاهيم ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد03 ،1988 ، ص44.

[17] مصطلحات اجتماعية : الجماعة الإثنية ، 2007 ، ص 1 ،على الموقع: www.annaba . org/nbanews/62/404.htm

[18] Christian Greiser, opcit, p7 .

[19] Ibid, p8.

[20] Ibid, p9.

[21] هشام محمود الأقداحي ، **معالم الدولة القومية الحديثة - رؤية معاصرة** ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 2008 ، ص 84.

[22] حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1996م، ص 14.

[23] جوزيف رامز أمين، **الحروب الإثنية في إفريقيا**، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ط 1،2003م، ص 49.

[24]حمدي عبد الرحمن حسن: **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم السياسية الإفريقية نموذجاً**،مرجع سابق ،ص9.

[25]رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد: (نموذج الدولة - الأمّة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية)،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 33، ص 131.

[26] Claudio Moffa, « L'Ethnicité en Afrique: l'implosion de la "question nationale" après la décolonisation », **Politique Africaine**, n°66, Juin 1996, pp. 101-108.

[27]السيد علي أبو فرحة،(مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية)،**مجلة قراءات إفريقية**، العدد 13، ص 51.

[28] Jibrin Ibrahim**, op. cit**., pp. 190-192.

[29]صاموئيل هنتنغتون،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، (ترجمة: فلو عبود)، بيروت: دار الساقي، 1993م، ص ص102- 101.

[30] Mohammed Ayoob, **op.cit**., p.281.

[31]مولود حمروش، **الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص ص.85-86.

[32] Fukuda Parr&MaximillianAshwill& Elizabeth Chiappa&Carol Messineo, "The conflict development nexus: a servey of armed conflicts in sub-Saharan Africa 1980-2005," in: Erin McCandless and Tony Karbo, **op. cit**., pp.12-

[33]Matt Pollard & Godwin Odo, **op. cit**., p.89.